



بنك صفوة الإسلامي
Safwa Islamic Bank

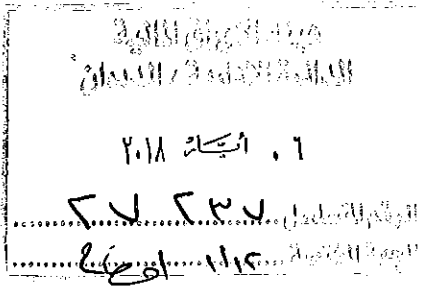
الرقم: قانونية/١٠/١/٢٤١٠

التاريخ: ٢٠١٨/٥/٦

للمرسل
* لعمدة عمان
* السيد عمي

السادة هيئة الأوراق المالية المحترمين .. السيد سنان

عمان



٥/٦

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،

الموضوع : اجتماع الهيئة العامة العادي للبنك لعام ٢٠١٧
المنعقد في يوم السبت الواقع في ٢٨/٤/٢٠١٨

عملاً بأحكام المادة (٢٦) من تعليمات الحاكمية المؤسسية للبنوك الإسلامية ، نرفق لكم بطيه نسخة من محضر اجتماع الهيئة العامة العادي للبنك لعام ٢٠١٧ المودع لدى دائرة مراقب عام الشركات في وزارة الصناعة والتجارة .

مع الاحترام ...

بنك صفوة الإسلامي

مرفق : كما ورد أعلاه .



Solid Principles, Innovative Solutions مبادئ راسخة، حلول مبتكرة

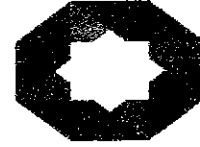
T: +962 - 6 - 4602200
F: +962 - 6 - 4647821

P.O. Box 1982 Amman 11118 Jordan

www.safwabank.com

٥١٩٦٦٠
٢٠١٧/٤/٢٨

بنك صفوة الإسلامي
Safwa Islamic Bank



بسم الله الرحمن الرحيم

محضر اجتماع الهيئة العامة العادي لشركة بنك صفوة الإسلامي لعام ٢٠١٧
المنعقد في مبنى بنك صفوة الإسلامي في الساعة العاشرة
من صباح يوم السبت الموافق ٢٠١٧/٤/٢٨

بناءً على الدعوة الموجهة من رئيس مجلس الإدارة معالي الدكتور محمد ابو حمور للمساهمين، عقدت الهيئة العامة لشركة بنك صفوة الإسلامي المساهمة العامة اجتماعاً عادياً وذلك في الساعة العاشرة من صباح يوم السبت الموافق ٢٠١٨/٤/٢٨ في قاعة الاجتماعات في الطابق الأرضي من مبنى الإدارة العامة للبنك الكائن في منطقة العبدلي، شارع المالية، وقد ترأس الدكتور محمد ابو حمور - رئيس مجلس الإدارة الجلسة وبحضور مدير عام البنك السيد سامر التميمي ومندوب عطوفة مراقب عام الشركات السيد علي شطرات ومندوب مدقي حسابات البنك شركة آرنتست و يونغ السيد محمد الكركي ودليلوت اند توش السيد احمد شتيوي وممثل الهيئة الشرعية للشركات فضيلة الدكتور احمد ملحم ومندوب البنك المركزي الاردني السيد عمار فحماوي ومندوب النصاب المطلوب من أعضاء مجلس الإدارة.

في بداية الاجتماع رحب الدكتور محمد ابو حمور رئيس مجلس الإدارة بإسمه وباسم أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية وجميع الهيئات العامة والشركات بالحضور وشكرهم على تلبية الدعوة كما رحب بمندوب عطوفة مراقب عام الشركات السيد علي شطرات وبممثلي مدقق الحسابات السيد محمد الكركي والسيد احمد شتيوي وبعضو هيئة الرقابة الشرعية فضيلة الدكتور أحمد ملحم وبممثل البنك المركزي الأردني السيد عمار فحماوي، كما رحب برئيس مجلس إدارة بنك الاتحاد للإدخار والاستثمار السيد عصام السلفيتي والسيدة ناديا السعيد مدير عام بنك الاتحاد للإدخار والاستثمار، وبعد ذلك طلب رئيس الجلسة من مندوب عطوفة مراقب عام الشركات الإعلان فيما اذا توافر النصاب القانوني اللازم لعقد الاجتماع من عدمه للسير على ضوء ذلك في بنود جدول اعمال الاجتماع.



رحب مندوب عطوفة مراقب عام الشركات السيد علي شطرات بالمساهمين وبأعضاء مجلس الإدارة وبين بأن الشركة قد تقيدت بأحكام قانون الشركات وبأصولية نشر وتوجيه الدعوات للمساهمين بالبريد وفي الصحف اليومية والإذاعة وفق احكام القانون، وأعلن عن حضور (٣٠) مساهم من اصل (٢٥٧٧) مساهم يحملون اسهم بالأصالة عددها (٦٨,٤٦٦,٤١٤) سهم تُشكل ما نسبته (٦٨,٤٧%) من الأسهم المكونة لرأس المال والبالغ (١٠٠٠٠٠٠٠٠) دينار / سهم وأشار مندوب مراقب الشركات الى انه وعلى ضوء ذلك يعتبر النصاب قانوني ، وبناءً عليه أعلن أن الإجتماع اكتسب الصفة القانونية وفق احكام قانون الشركات وبالتالي فإن جميع القرارات التي تُتخذ في هذا الإجتماع هي قانونية وملزمة لجميع أعضاء مجلس الإدارة والمساهمين الحاضرين منهم والغائبين، وطلب مندوب مراقب عام الشركات من رئيس الجلسة تسمية كاتب لتدوين وقائع الجلسة وتسمية مراقبين للجلسة والمباشرة في مناقشة جدول الأعمال الخاص بالإجتماع .

بعد ذلك شكر رئيس الجلسة الدكتور محمد ابو حمور السيد علي شطرات مندوب عطوفة مراقب الشركات وقام رئيس الجلسة بإقتراح تعيين المحامي مسعود إسماعيل سقف الحيط كاتباً للجلسة ، كما قام الرئيس بإقتراح تعيين المساهم عضو مجلس الادارة السيد سمير حسن ابو لغد والسيد عصام الخطيب ممثل صندوق استثمار اموال الضمان الاجتماعي من المساهمين مراقبين للجلسة ولفرز الأصوات اذا اقتضى الامر ذلك . وبعد ذلك وفي ضوء موافقة المساهمين الحاضرين باشر الرئيس باستعراض بنود ومواضيع الإجتماع وذلك لمناقشة الأمور المدرجة على جدول الأعمال المنهول للمساهمين وكما يلي :

أولاً : تلاوة وقائع اجتماع الهيئة العامة العادي السابق المنعقد بتاريخ ٢٠١٧/٤/١٣ .

رئيس الجلسة اشار الى أن البند الأول من جدول الأعمال هو تلاوة محضر وقائع اجتماع الهيئة العامة العادي السابق المنعقد في تاريخ ٢٠١٧/٤/١٣ واقترح ان يتم الإكتفاء فقط بتلاوة القرارات الصادرة في اجتماع الهيئة العامة العادي السابق المشار اليه وطلب من المساهمين الحاضرين موافقتهم على ذلك او بيان فيما اذا كان لديهم أي إقتراح أو استفسار حول ذلك.



وحيث تأيد اقتراح رئيس الجلسة الدكتور محمد أبو حمور بموافقة المساهمين الحاضرين فقد طلب رئيس الجلسة من كاتبها تلاوة القرارات المتخذة والمدونة في محضر الاجتماع السابق للهيئة العامة والذي عُقد بتاريخ ٢٠١٧/٤/١٣ دون التفاصيل وبعد أن أتم كاتب الجلسة تلاوة القرارات قررت الهيئة العامة بإجماع المساهمين الحاضرين المصادقة على اجتماع الهيئة العامة العادي السابق والمنعقد بتاريخ ٢٠١٧/٤/١٣ .

ثانياً : مناقشة تقرير مجلس الإدارة عن السنة المالية ٢٠١٧ وخطة عمل البنك المستقبلية والمصادقة عليهما .

حول هذا البند اشار رئيس الجلسة الدكتور محمد ابو حمور انه تم ارسال التقرير السنوي التاسع للبنك للمساهمين والذي تضمن نتائج أعمال البنك وشركاته التابعة وما تم تحقيقه من انجازات خلال عام ٢٠١٧ وتقرير هيئة الرقابة الشرعية ، كما اشار الى ان عام 2017 اتسم بنقلة نوعية في مسيرة البنك نحو العطاء والإنجاز، كان أبرزها تغيير الهوية المؤسسية للبنك وبان انطلاق البنك باسمه الجديد " بنك صفوة الاسلامي " جاء لتعزيز المكانة التي وصل إليها في التقدم نحو المستقبل بتطلعات وأهداف تعزز تواجد البنك في سوق الصيرفة الاسلامية المتغيرة واضعين نصب اعيننا كمجلس إدارة وإدارة تنفيذية وموظفين تطوير مستوى الخدمة والابتكار بتقديم منتجات حديثة تم البدء بدراستها لتقديمها للمتعاملين.

كما أكد د. ابو حمور بأن مجلس إدارة البنك وادارته التنفيذية وضمن خطة استراتيجية مستمرة حرص على تحديد أهداف واضحة تنسجم مع رؤية البنك في ريادة العمل المصرفي الاسلامي وخدمة جميع المتعاملين من كافة قطاعات المجتمع مما سينعكس بالنتيجة ايجاباً على مساهمي البنك ومتعامليه وموظفيه وعلى مؤشرات الاقتصاد في المملكة .

واشار امام المساهمين بانه تم اجراء جميع التحويلات واتخاذ جميع الإجراءات التي من شأنها تحسين مستوى الخدمات المقدمة للمساهمين والبنك وتقديم منتجات جديدة تمكن البنك من تلبية احتياجات المتعاملين، مماثلة على الاهتمام بتطوير آلية عمل البنك وتأهيل كوادره لمواكبة التطورات التكنولوجية في الصناعة المصرفية الإسلامية وبما ينسجم مع تطلعات ذوي المصالح كافة والجهات ذات العلاقة بهذه المؤسسة التي نعزز جميعاً بالانتماء إليها .



وفي إطار التوسع الجغرافي للبنك وضمن خطط مدروسة تخدم شعار التميز الذي تم تبنيه منذ أعوام اشار رئيس الجلسة بأن شبكة الفروع وصلت إلى ٢٥ فرعاً مع نهاية عام ٢٠١٧ ، مما انعكس إيجابياً على الزيادة في إعداد متعاملي البنك وارتفاع في مستوى الرضى عن الخدمات والمنتجات الإسلامية التي يقدمها البنك ، ويجري العمل حالياً على تجهيز ثمانية فروع جديدة رُوعي في انتقائها تغطية مواقع ومحافظات جديدة في المملكة وسيستمر البنك بتعزيز تواجده في السوق الأردني من خلال توسعة شبكة الفروع للوصول الى تغطية كافة المناطق والمحافظات في المملكة بإذن الله مما ينسجم مع خطط البنك الاستراتيجية في التوسع المدروس والفعال آخذين في الاعتبار في التوسع نوع وتميز الخدمات المصرفية المقدمة .

أيضاً اشار د. محمد ابو حمور امام المساهمين الى انه تم تحقيق معدلات نمو إيجابية وبثبات حيث ارتفعت إجمالي الموجودات بنسبة ٤% وارتفعت محفظة التمويلات بنسبة ١١% إضافة إلى ارتفاع إيجابي متزايد في أرصدة حسابات المودعين بنسبة ٢% وقد حافظ البنك على نسبة كفاية رأس مال مرتفعة مقارنة مع القطاع المصرفي الأردني وصلت إلى ٣٠% ، كما حافظ البنك أيضاً خلال العام الماضي على تخفيض نسبة الديون المتعثرة ، كما اشار الى ان نتائج أعمال البنك خلال العام ٢٠١٧ جاءت تتويجاً للجهود المبذولة والمخلصة لتحقيق الأهداف المرجوة وتطبيق أفضل الممارسات المصرفية التي تضمنت بشكل مستمر للمراجعات وإدخال التعديلات اللازمة عليها لتحقيق مسيرة البنك نحو التميز ونحو تحقيق المزيد من الإنجازات النوعية مما يعزز استمرار ومناخ الإداء المصرفي المتميز للبنك .

وتطرق رئيس الجلسة الى الظروف السياسية والاقتصادية الصعبة في المنطقة العربية والتي شكلت عبئاً كبيراً على الاقتصاد الأردني بشكل عام وعلى القطاع المالي والمصرفي بشكل خاص و اشار الى أن البنك استطاع تخلي هذه الظروف الصعبة عبر المتابعة الحثيثة لهذه الظروف واتخاذ الاجراءات الكفيلة بالتقليل والحد من اثارها السلبية على مسيرة عمل البنك ونتائجه التي اتسمت بالإيجابية خلال الأعوام الماضية .



وحول المسؤولية المجتمعية أشار د. ابو حمور الى ان البنك عمل خلال العام الماضي على عقد شراكات استراتيجية مع القطاعين العام والخاص ، كما وعمل على دعم العديد من المبادرات المجتمعية الإنسانية والصحية والدينية والرياضية، وحرص أيضاً على إشراك الموظفين من أجل أداء واجبهم تجاه المجتمع من خلال التطوع لتنفيذ هذه المبادرات وغيرها من القضايا التي تخدم المجتمع وتساهم في تحقيق التنمية المجتمعية وبالتالي تحقق أثر ايجابي طويل المدى على المجتمع المحلي.

ايضاً اشار رئيس الجلسة بالدور الذي تقوم به هيئة الرقابة الشرعية للبنك في مساعدة ادارة البنك بتقديم خدمات و منتجات منافسة متوافقة مع المتطلبات الشرعية و إلى دورهم الرقابي والارشادي والاستشاري مما يعزز من ثقة متعاملينا بالبنك كمؤسسة مصرفية اسلامية رائدة ، وايضاً اشار بالدور الإرشادي والرقابي الفعال الذي يقوم به البنك المركزي الأردني وهيئة الأوراق المالية والجهات الرقابية ذات العلاقة لضمان سلامة واستقرار الجهاز المصرفي لتوفير بيئة استثمارية جاذبة ومحفزة للنشاط الاقتصادي وهذا الدور محل شكر وتقدير.

وعليه قررت الهيئة العامة المصادقة بالايجاع الشركات
٢٠١٧ وخطة عمل البنك المستقبلية دائرة مراقبة على تقرير مجلس الادارة عن السنة المالية
مصدق / صورة طبق الأصل

ثالثاً : سماع تقرير مدقق الحسابات عن السنة المالية ٢٠١٧
طلب رئيس الجلسة معالي الدكتور محمد أبو حمزة من السيد احمد شتيوي ممثل مدقق الحسابات الخارجي تلاوة تقرير مدقق الحسابات المتعلق بحسابات الشركة للعام ٢٠١٧ وهو البند الثالث من جدول الأعمال تمهيداً لمناقشته من قبل المساهمين الحاضرين حيث تلى ممثل مدقق الحسابات تقريره حول القوائم المالية .

وحول المتطلبات القانونية أشار السيد احمد شتيوي إلى ان الشركة تحتفظ بقيود وسجلات محاسبية منظمة بصورة اصولية وان القوائم المالية الموحدة الواردة في تقرير مجلس الإدارة متفقة معها وانه يوصي بالمصادقة عليها .



بعد انتهاء السيد احمد شتيوي من تلاوة تقرير مدققي الحسابات اشار الدكتور محمد أبو حمور فيما اذا كان هناك أي استفسار من المساهمين وحيث لم يتقدم أي مساهم بأي استفسار او استيضاح اشار الرئيس بأنه سيتم المتابعة والانتقال حالياً إلى مناقشة باقي بنود جدول اعمال الاجتماع .

رابعاً : سماع تقرير هيئة الرقابة الشرعية للبنك عن السنة المالية ٢٠١٧ .

حول هذا البند أشار رئيس الجلسة بأنه سيتم المباشرة بالاستماع إلى تقرير هيئة الرقابة الشرعية وطلب الرئيس من فضيلة الدكتور احمد ملحم تلاوة تقرير هيئة الرقابة الشرعية امام المساهمين.

فضيلة الدكتور احمد ملحم عضو وممثل هيئة الرقابة الشرعية قام بتلاوة تقرير هيئة الرقابة الشرعية على المساهمين وأشار بالنتيجة إلى رأي هيئة الرقابة الشرعية المتمثل في ان اعضاء الهيئة اطلعوا على الميزانية العامة للبنك وقائمة الدخل كما هي بتاريخ ٢٠١٧/١٢/٣١ وعلى الإيضاحات المتعلقة بها بإعتبار انها تقدم صورة عن عمل البنك ولم يظهر للهيئة أي مخالفة شرعية فيما أطلعت عليه . وأشار بأن العقود والعمليات والمعاملات التي ابرمها البنك خلال السنة المنتهية في ٢٠١٧/١٢/٣١ التي تم الإطلاع عليها تمت وفقاً لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية ، وأشار أيضاً إلى أن إدارة البنك مكنت الهيئة من الإطلاع على الدفاتر والسجلات التي طلبتها الهيئة وحصلت الهيئة على الوثائق التي طلبتها لتمكينها من القيام بواجب التدقيق على معاملات البنك المعتمدة طبقاً لـ **دائرة / صورة طبق الأصل** **٢٠١٧** **الجلسة معالي الدكتور أبو حمور فضيلة الدكتور احمد ملحم على ما** **تم تلاوته امام المساهمين وتوجه للمساهمين فيما كان هناك أي سؤال او استفسار من قبلهم حول تقرير هيئة الرقابة الشرعية حيث لم يتقدم أي مساهم بأي استفسار أو استيضاح .**

خامساً : مناقشة القوائم المالية / الموحدة للبنك للسنة المالية ٢٠١٧ والمصادقة عليها .

حول هذا البند اشار رئيس الجلسة الدكتور محمد ابو حمور بانه قدتم الاستماع الى تقرير مدققي الحسابات ، كما تم الاستماع الى تقرير هيئة الرقابة الشرعية وسبق ذلك الاستماع الى تقرير مجلس الادارة والخطة المستقبلية للشركة وعلى ضوء ذلك نفتح باب النقاش امام المساهمين الكرام .



المهندس سفيان عبد العزيز: شكر مجلس الادارة وادارة البنك على جهودهما في نقل البنك الى مرتبة متقدمة بين البنوك الاسلامية و اشار الى انه يرغب بالاستيضاح عن موضوعين الاول يتعلق بتغيير اسم البنك وهل عملية التغيير قد تمت بسلاسة ام كان لها تأثير سلبي والاستيضاح الثاني حول خطة عمل البنك وما هي ملامحها والانجازات المتوقعة.

السيد خليل زيادات : استفسر عن سبب قيام الشريك شركة الاتحاد الاسلامي للاستثمار بشراء السهم بمبلغ (١,٨٨) قرش ولماذا لم يتم شراء (١٠%) من الاسهم مباشرة من السوق ، حيث ان ذلك يحقق فائدة لجميع المساهمين الاخرين في البنك بدلاً من بقاء السهم بسعره الحالي وان الاثر يكون افضل على باقي المساهمين .

المهندس اسماعيل ابو عون : شكر الرئيس والادارة التنفيذية على جهودهم و اشار الى انه يرغب بالاستفسار عن ثلاثة مواضيع الاول : بانه كان يتوقع ان يتم توزيع ارباح بنسبة اعلى من (٥%) وعلى الاقل (٧%) مثل باقي البنوك الاخرى العاملة في المملكة . والاستفسار الثاني يتعلق بسبب تأخر افتتاح الفروع الجديدة وعددها (٨) فروع خاصة انه تم استئجار بعض المواقع المتعلقة بها والاستفسار الثالث يتعلق بضرورة عمل دعاية في البنك لجذب المتعاملين على غرار ما تقوم به البنوك الاخرى في المملكة .

المهندس عثمان بدير : اشار الى انه يمثل شركة التأمين الاردنية وهي من كبار مساهمي بنك صفوة الاسلامي ، كما ذكر الى انه عضو مجلس ادارة في الشركة المترابطة للاستثمار والاستفسر عن الخلافات القائمة بين البنك والشركة المترابطة للاستثمار و اشار الى انه يأمل من الادارة في البنك ومن المدير العام الجديد بانظمة هذه الخلافات ، كما اشار الى انه على معرفة بالمدير العام الجديد للبنك السيد / هادي التميمي وان خبراته المصرفية وتنوعها سيكون لها اثر ايجابي في البنك .

رئيس الجلسة وجواباً على استفسار المساهمين اجاب بما يلي :

- فيما يتعلق بتغيير اسم البنك فقد تم بعد دراسة مستفيضة شارك فيها مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية والموظفين والمساهمين والمتعاملين ، وكان سبب التغيير قيام بنك دبي الاسلامي ببيع حصته وكان لابد من التغيير وتم اختيار اسم وهو بنك صفوة الاسلامي وهو اسم مميز ولم يكن هناك أي اثر سلبي على تغيير الاسم والذي تبعه ايضاً تغيير هوية البنك وقد حافظ البنك على ثبات جميع المؤشرات ، وكذلك حافظ



على نسبة النمو على جميع المستويات وقد تم استيعاب التغيير بسلاسة ودون أي اشكاليات ونحن الان في مرحلة الانطلاق .

- وفيما يتعلق بالاستفسار حول الخطة المستقبلية للبنك وملامحها فقد تم وضعها بعد دراسة السوق وجميع المؤشرات الاقتصادية في المملكة وهي قابلة للتطبيق والتنفيذ ويشمل ذلك افتتاح فروع جديدة للبنك وتحسين الخدمات والابداع والابتكار وتقديم منتجات جديدة للبنك عدا عن تحسين الاداء الذي نسعى اليه دائماً وسيكون الهدف ارضاء المالكين والمتعاملين والموظفين من خلال رؤية واضحة .

- وفيما يتعلق بالاسهم وقيمتها ، فان سعر السهم كان ٨٨ قرشاً وحالياً ١,٢٢ بتاريخ الاغلاق وكان هذا قبل يومين او اكثر ، والسهم حالياً سيحقق قيمة أعلى استناداً الى الخطط الموضوعه والارباح المتوقعة وسينعكس ذلك على سعر السهم في العام القادم ليحقق أعلى المستويات المستهدفة ضمن الاستراتيجية التي تم وضعها .

- وفيما يتعلق بتوزيع ارباح اكثر من (٥%) سيتم دراسة ذلك في العام القادم مع الاشارة الى ان التفرع وتغيير اسم البنك قد كلف البنك مبالغ وهي من الارباح ، بالإضافة الى ما تم من تغيير على الادارة السابقة والمتعلق بالمدير العام السابق للبنك ونائب المدير العام والتعويضات التي تم دفعها لهم .

- فيما يتعلق بتأخير افتتاح الفروع فان تغيير الاسم وما تبعه من تغيير المواصفات للفروع ادى الى التأخير وسيتم قبل نهاية الشهر السادس من هذا العام افتتاح عدد من الفروع واستكمال باقي الفروع قبل نهاية العام بإذن الله ، وقد تم تعيين مدير عام جديد للبنك يتمتع بخبرة مصرفية واسعة ومميزة داخل المملكة وخارجها ويعمل جاهداً منذ أول يوم على جذب وخدمة المتعاملين للبنك وقد قام بزيارة البنك المركزي الاردني والجهات الرقابية الإشرافية الخاصة بالبنوك العاملة في المملكة ، كما قام بزيارة كبار العملاء واستقطاب عملاء جدد للبنك وأن العمل والجهد مستمر بدعم من مجلس الادارة للمدير العام .

- وفيما يتعلق بالدعاية لجذب متعاملين للبنك فان ادارة البنك تعمل على ذلك وسيتم التعاون مع بنك الاتحاد بهذا الخصوص مع الحفاظ على استقلالية البنك في اتخاذ قراراته دون تدخل من أي جهة للمحافظة على الاستقلالية وانه سيتم التعاون مع بنك الاتحاد كونه احد المساهمين من خلال شركة الاتحاد الاسلامي للاستثمار .



- السيد عصام السلفيتي : اشار امام المساهمين ان المدير العام الجديد للبنك بدأ عمله منذ ٢٠١٨/٣/١ وقد ابدى حماس وجهد في ادارة البنك .
- وفيما يتعلق بالاستفسار المقدم من المهندس عثمان بدير اشار رئيس الجلسة بأنه سيتم التعليق عليه من قبل معالي الاستاذ ايمن عودة الذي يتابع هذا الموضوع بتكليف من مجلس الادارة حيث اشار الاستاذ ايمن عودة الى ان هناك خلاف قانوني ولا يجوز ان يتم التطرق له في اجتماع الهيئة العامة .
- الدكتور ابو حمور اشار الى انه ايضا ليس من ضمن جدول اعمال الاجتماع ويمكن ترتيب موعد للمهندس عثمان بدير لبحث هذا الموضوع مع الاستاذ ايمن عودة ومع المعنيين في ادارة البنك ، و اشار الى انه سيعطي المجال حالياً للمدير العام الجديد للبنك للحديث امام المساهمين حيث اشار السيد سامر التميمي انه يتشرف في العمل في هذه المؤسسة العريقة ويشكر رئيس مجلس ادارة البنك ورئيس مجلس ادارة بنك الاتحاد على التقديم ، كما اشار الى انه سيعمل جاهداً مع مجلس الادارة وبدعمه ومع الادارة التنفيذية والموظفين ليكون البنك في مرتبة متقدمة في المملكة وفي منطقة الشرق الاوسط وسيكون من البنوك القيادية بإذن الله .

وحيث لم يقيم اي مساهم بتوجيه اي استفسارات اخرى وبعد اجابة المساهمين على استفساراتهم .

فقد قررت الهيئة العامة المصادقة على تقرير مدقق الحسابات والقوائم المالية الموحدة للبنك للسنة المالية ٢٠١٨

سادساً : المصادقة على توصية مجلس الادارة باعادة تشكيل أعضاء هيئة الرقابة الشرعية للبنك .

حول هذا البند اشار رئيس المجلس بان السبب التغيير في هيئة الرقابة الشرعية هو لزيادة عدد اعضاء هيئة الرقابة الشرعية من الأردنيين ورفدها بخبرات جديدة وبالتالي وبعد مراعاة جميع المتطلبات القانونية فان مجلس الادارة يوصي للهيئة العامة بتشكيل هيئة الرقابة الشرعية في البنك من التالية اسماؤهم :

- (١) فضيلة الأستاذ الدكتور حسين حامد حسان .
- (٢) فضيلة الأستاذ الدكتور علي محي الدين القره داغي .
- (٣) فضيلة الأستاذ الدكتور أحمد سالم ملحم .
- (٤) سماحة الشيخ عبد الكريم سليم السليمان الخصاونة .

ص



(٥) فضيلة الأستاذ الدكتور محمد احمد مسلم الخلايلة .

وعليه قررت الهيئة العامة المصادقة بالإجماع على توصية مجلس الادارة بإعادة تشكيل اعضاء هيئة الرقابة الشرعية للبنك لتصبح مشكلة من فضيلة الأستاذ الدكتور حسين حامد حسان وفضيلة الأستاذ الدكتور علي محي الدين القره داغي وفضيلة الأستاذ الدكتور أحمد سالم ملحم وسماحة الشيخ عبد الكريم سليم السليمان الخصاونة وفضيلة الأستاذ الدكتور محمد احمد مسلم الخلايلة .

سابعاً : الموافقة على توصية مجلس الادارة بتوزيع ارباح نقدية للمساهمين عن عام ٢٠١٧ بمبلغ (٥) مليون دينار بواقع (٥%) من القيمة الاسمية للسهم من الارباح المدورة .

حول هذا البند اشار رئيس الجلسة فيما اذا كان المساهمين يوافقون على توصية مجلس الادارة بتوزيع ارباح نقدية للمساهمين عن عام ٢٠١٧ بمبلغ (٥) مليون دينار وبواقع (٥%) من القيمة الاسمية للسهم .

وعليه قررت الهيئة العامة الموافقة بالإجماع على توصية مجلس الادارة بتوزيع ارباح نقدية للمساهمين عن عام ٢٠١٧ بمبلغ (٥) مليون دينار وبواقع (٥%) من القيمة الاسمية للسهم .

ثامناً : سماع تقرير موحز حول اعمال اللجان المنبثقة عن مجلس الادارة خلال العام ٢٠١٧ وذلك استناداً لأحكام وتعليمات حوكمة الشركات المساهمة المدرجة لسنة ٢٠١٧ .

حول هذا البند اشار الرئيس الى انه سبق وان قام مجلس الادارة بتشكيل لجان منبثقة عن المجلس وفقاً لأحكام قانون البنوك وللأسف لم يتم تطبيق الأحكام وتعليمات الحاكمية المؤسسية للبنوك وهذه اللجان هي لجنة الرقابة والكفاءة و لجنة الحاكمية و لجنة الإمتثال و لجنة التدقيق و لجنة إدارة المخاطر و لجنة حاكمية تكنولوجية و لجنة المعلومات و لجنة الادارة و لجنة التسهيلات .

وقد اجتمعت اللجان لإنجاز الأعمال والمهام المناطة بها وفقاً للوائح التنظيمية لكل لجنة وقد اصدرت العديد من القرارات التي تخص أعمال البنك كما قامت بالتوصية لمجلس الادارة بقرارات اخرى صلاحية التي بها من المجلس بتوصية من اللجان .

لقد قامت اللجان والمشكلة من اعضاء المجلس ووفق المتطلبات المتعلقة بذلك بعقد اجتماعات عديدة وهامة وقد شارك في هذه الاجتماعات مدير عام البنك و اعضاء الادارة التنفيذية الذي تم طلبهم لحضور اجتماع اي لجنة .



وعليه تم سماع تقرير موجز حول اعمال موجز حول اعمال اللجان المنبثقة عن مجلس الادارة خلال العام ٢٠١٧ وذلك استناداً لأحكام و تعليمات حوكمة الشركات المساهمة المدرجة لسنة ٢٠١٧ .

تاسعاً : ابراء ذمة مجلس الادارة عن السنة المالية ٢٠١٧ وفقاً لأحكام القانون .

فيما يتعلق بالبند التاسع اشار رئيس الجلسة بأنه يتعلق بإبراء ذمة مجلس الإدارة عن السنة المالية ٢٠١٧ وفقاً لأحكام القانون ، وكما يظهر في التقرير الموزع على المساهمين بأن مجلس الادارة قد قام بجميع المهام والمتطلبات المنوطة بهم وهذا يظهر من الانجازات التي حققها البنك سواء على صعيد التفرع او على صعيد النتائج المالية ، وطلب من المساهمين الحاضرين التقدم بأي استفسار او استيضاح حول ذلك .

حيث لم يتقدم أي مساهم بأي استفسار أو استيضاح فقد تم بإجماع المساهمين الحاضرين المصادقة والموافقة على ابراء ذمة مجلس الإدارة عن السنة المالية ٢٠١٧ حسب احكام القانون وتم توجيه الشكر لأعضاء مجلس الادارة على جهودهم المبذولة .

عاشراً : المصادقة على قرار مجلس الادارة الصادر بتاريخ ٢٠١٧/١٠/٢٢ المتضمن انتخاب د. ابراهيم حسن مصطفى سيف عضو مجلس ادارة مستقل .

حول هذا البند اشار رئيس مجلس الادارة الى انه سبق وان تم مخاطبة البنك المركزي الاردني حول انتخاب معالي د. ابراهيم سيف كعضو مستقل في مجلس ادارة البنك للماء المقعد الشاغر في ضوء استقالة عضو مجلس الادارة السيد صالح العتيقي وحيث ان جميع الشروط القانونية المطلوبة قد تم استيفائها، اختارت الجمعية العامة لـ د. ابراهيم سيف كعضو مستقل في مجلس الادارة فقد قرر مجلس الإدارة انتخاب معالي الدكتور ابراهيم حسن مصطفى سيف كعضو مستقل مؤقت في مجلس إدارة البنك للماء المقعد الشاغر في ضوء استقالة سعادة السيد صالح احمد صالح العتيقي من مجلس إدارة البنك لحين عرض هذا الموضوع على الهيئة العامة للبنك في اجتماعها القادم لإجراء اللازم وفق احكام القانون .

وعليه قررت الهيئة العامة المصادقة بالإجماع على قرار مجلس الادارة الصادر بتاريخ ٢٠١٧/١٠/٢٢ المتضمن انتخاب د. ابراهيم حسن مصطفى سيف عضو مجلس ادارة مستقل .

حادي عشر : انتخاب مدققي حسابات البنك للسنة المالية ٢٠١٨ وتحديد اتعايبهم .

فيما يتعلق بالبند الثامن من جدول الأعمال اشار رئيس الجلسة امام الحاضرين بأنه يتعلق بانتخاب مدققي حسابات الشركة للسنة المالية ٢٠١٨ وتحديد اتعايبه وان الإقتراح الذي



ارتأيناه في مجلس الادارة هو التوصية للهيئة العامة بترشيح السادة ديلويت أند توش لتدقيق حسابات البنك على ان يكون هذا التدقيق لعام ٢٠١٨ وعلى ان يتم تفويض مجلس الادارة بتحديد اتعابهما ، وطلب من المساهمين بيان فيما اذا كان لأي منهم أي استفسار حول هذا الموضوع أو أي استيضاح أو اقتراح.

في ضوء ما تقدم وحيث لم يتقدم أي مساهم بأي اقتراح أو استفسار أو استيضاح فقد تم بإجماع المساهمين الحاضرين الموافقة على انتخاب وتعيين السادة شركة ديلويت أند توش كمدقي لحسابات شركة بنك صفوة الاسلامي للعام ٢٠١٨ وتفويض مجلس الإدارة بتحديد اتعابهم .

ثاني عشر : اية امور اخرى تقترح الهيئة العامة ادراجها على جدول الاعمال مما يدخل في نطاق الاجتماع العادي للهيئة العامة ووفق احكام القانون .

لم تستجد أية امور اخرى تقتضي ان يتم عرضها في الاجتماع ، كما لم يقدم أي مساهم من المساهمين الحاضرين أي اقتراح لإضافة أي موضوع على جدول الأعمال لمناقشته من قبل الهيئة العامة ، وعليه ولما لم يبق أية أمور أخرى للبحث، شكر رئيس الجلسة الدكتور محمد أبو حمور المساهمين الحاضرين ومندوب الهيئة الشرعية فضيلة د.احمد ملحم ومندوب عطوفة مراقب عام الشركات السيد علي شطرايت ، وكما شكر ممثلي مكتب التدقيق الخارجي السادة محمد الكركي، ووليد شويحي ومندوب البنك المركزي الأردني السيد عمار فحماوي وأعضاء مجلس الإدارة الحاضرين والموظفين وأعلن اختتام الجلسة في الساعة الحادية عشرة والنصف من صباح يوم السبت الواقع في ٢٠١٨/١١/٢٤ .

أيضاً اشار الى انه يتقدم بجزيل الشكر والتهنئة والامتنان لكافة متعاملينا على ثقتهم الدائمة والمستمرة، وبالشكر والتقدير للأمانة التنفيذية والموظفين كل في موقعه على جهودهم وتفانيهم في خدمة البنك بكل كفاءة ومهنية وحرفية. لتحقيق أهدافه وتطلعاته الاستراتيجية ، وأكد للمساهمين والمتعاملين بأن البنك سيستمر على نهجه القويم في تطبيق أفضل الممارسات المصرفية العالمية وبما يتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية السمحة إن شاء الله كما وسيستمر البنك أيضاً في تحقيق أفضل النتائج والإنجازات متفاعلاً مع احتياجات الاقتصاد الوطني والمجتمع المحلي ومساهماً في عمل الخير.

نسأل الله أن يوفقنا للعمل لما فيه مصلحة هذه المؤسسة وخدمة وطننا الغالي في ظل قيادة سيد البلاد الملك عبدالله الثاني ابن الحسين حفظه الله ورعاه.

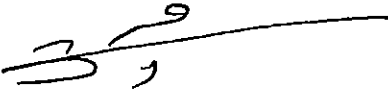
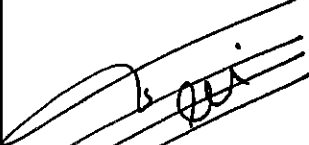


القرارات

- ١- المصادقة بالإجماع على محضر اجتماع الهيئة العامة العادي السابق المنعقد بتاريخ ٢٠١٧/٤/١٣.
- ٢- المصادقة بالإجماع على تقرير مجلس الادارة عن السنة المالية ٢٠١٧ وخطة عمل البنك المستقبلية.
- ٣- سماع تقرير مدقق الحسابات عن السنة المالية ٢٠١٧ .
- ٤- سماع تقرير هيئة الرقابة الشرعية للبنك عن السنة المالية ٢٠١٧ .
- ٥- المصادقة بالإجماع على تقرير مدقق الحسابات والقوائم المالية الموحدة للبنك للسنة المالية ٢٠١٧ .
- ٦- المصادقة بالإجماع على توصية مجلس الادارة باعادة تشكيل اعضاء هيئة الرقابة الشرعية للبنك لتصبح مشكلة من كل من :
 - (ا) فضيلة الأستاذ الدكتور حسين حامد حسان .
 - (ب) فضيلة الأستاذ الدكتور علي محي الدين القره داغي .
 - (ج) فضيلة الأستاذ الدكتور أحمد سالم ملحم .
 - (د) سماحة الشيخ عبد الكريم سليم السلیمان الخصاونة .
 - (هـ) فضيلة الأستاذ الدكتور محمد احمد مسلم الخلايلة .
- ٧- الموافقة بالإجماع على توصية مجلس الادارة بتوزيع ارباح نقدية للمساهمين عن عام ٢٠١٧ بمبلغ (٥) مليون دينار بواقع (٥%) من القيمة الاسمية للسهم.
- ٨- سماع تقرير موجز حول اعمال اللجان المنبثقة عن مجلس الادارة خلال العام ٢٠١٧ وذلك استناداً لاحكام وتعليمات حوكمة الشركات المساهمة المدرجة لسنة ٢٠١٧ .
- ٩- ابراء ذمة مجلس الادارة بالإجماع عن السجلات المالية ٢٠١٧ وفقاً لاحكام القانون .
- ١٠- المصادقة بالإجماع على قرار مجلس الادارة الصادر بتاريخ ٢٠١٧/١٠/٢٢ المتضمن انتخاب د. ابراهيم حسن مصطفى سيف عضو مجلس ادارة مستقل .



١١- انتخاب شركة ديلويت اند توش كمدمقي حسابات البنك للسنة المالية ٢٠١٨
وتفويض مجلس الادارة بتحديد اتعايهم .

رئيس الجلسة	مندوب مراقب عام الشركات	كاتب الجلسة
الدكتور محمد ناصر أبو حمور	علي شطرات	المحامي مسعود سقف الحيط
		

دائرة مراقبة الشركات
مصدق / صورة طبق الأصل
٠٦ أيار ٢٠١٨
شركات المساهمة العامة والخاصة

